

**UNITED NATIONS EXPERT GROUP MEETING ON INTERNATIONAL
MIGRATION AND DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION**

Population Division

Department of Economic and Social Affairs

United Nations Secretariat

Beirut, 15-17 May 2006

**REMITTANCES AND SOCIO-ECONOMIC DEVELOPMENT
IN THE ARAB MAGHREB COUNTRIES:
ALGERIA, TUNISIA AND MOROCCO***

Mohamad Khachani

*This paper was issued in the form in which it was received and without formal editing and the views expressed in this paper are that of the author and do not necessarily reflect the views of the United Nations Secretariat.

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/4
8 May 2006
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا - الإسكوا
دائرة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية - ديسا

اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:
التحديات والفرص
بيروت، 15-17 أيار/مايو 2006

التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس

إعداد

محمد الخشاني

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

موجز تنفيذي

مع تكون جالية مغاربية مهمة في حجمها (في وضعية قانونية و غير قانونية) ، أصبحت هذه تشكل مكونا أساسيا في العلاقات بين ضفتي المتوسط و خاصة بعد أن تحول المشروع الهجري بالنسبة للسواد الأعظم من المهاجرين من مشروع مؤقت إلى إقامة دائمة. و لكن رغم هذا التحول ظلت هذه الجالية على ارتباط وطيد مع بلدانها الأم على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و يحظى البعد الاقتصادي نظرا لوقعه على التنمية بمكانة خاصة في هذه العلاقات.

إن الاكراهات التي تواجهها هذه البلدان و ضرورة تحصيل نمو قوي و مستدام، يقتضي تعبئة جميع الموارد الداخلية و الخارجية من أجل دعم الإنتاج. ومما لاشك فيه أن التحويلات المالية تشكل موردا رئيسيا من العملة الصعبة خاصة بالنسبة للمغرب و تونس. إن هذا المورد المالي الذي يصعب ضبطه نظرا لتواجد قنوات رسمية و أخرى غير مهيكلة، يعتبر رهانا أساسيا للإشكالية الهجرية في ذات الوقت على المستويين الميكرو و الماكرو-اقتصادي، بحيث تمثل هذه الأموال، من جهة، دخلا للكثير من الأسر، تمكن في الكثير من الحالات من تقليص حدة الفقر، ومن جهة أخرى، مصدرا مهما من العملة الصعبة في البلدان الأصل.

إن الحفاظ على هذا المورد هو مسألة حيوية لدعم التنمية في هذه البلدان، و الأمر هنا لا يقتصر على التحويلات بل كذلك الاستثمارات . و في هذا السياق يشكل بروز نخبة بين المهاجرين المغاربة في دول المستقبل تتوفر على مؤهلات علمية و خبرات في مجال الأعمال فرصة لفتح آفاق جديدة للشراكة والتعاون بين دول المهجر و الدول الموفدة . ففي عالم يشكل فيه اقتصاد المعرفة أساس التنمية، يمكن لهذه الكفاءات التقنية و المهنية المكتسبة في بلدان الإقامة، اعتبارا للإمكانيات الهائلة للتنمية في المغرب العربي، أن تخلق نشاطات اقتصادية تدعم التنمية و توفر مناصب للشغل . و بديهي أن الارتباط العاطفي و الثقافي لهذه الصفوة لا يكفي لدفعها للاستثمار في البلدان الأصل و لدى يجب دعم ذلك بتحفييزات ذات طابع اقتصادي مع خلق مناخ ملائم للاستثمار. وهذا يقتضي بداية مراجعة إدراك دور المهاجر الحالي و المحتمل من طرف جميع المؤسسات . فهذه يجب أن تنظر إلى هؤلاء باعتبارهم فاعلين و شركاء يدعمون الجهود التنموي.

على ضوء الأبعاد المستقبلية للاقتصاديات المغاربية، و هي مقبلة على استحقاقات مصيرية، ما من شك أن ذلك يظل الطريق الأمثل الذي من شأنه أن يجعل من الهجرة وسيلة للتنمية و من المهاجر فاعلا أساسيا في إنعاشها.

إن التدبير العقلاني لمسألة الهجرة يقتضي إذن تبني مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الهجرة و التنمية. إن تحليل هذه العلاقة يرتكز على إشكالية متعددة الأبعاد تتمحور حول النقاط التالية (1) الهجرة كوسيلة لتعديل سوق الشغل (2) التحويلات المالية (3) توظيف هذه التحويلات (4) التحويلات المعرفية (5) التحويلات الجماعية (6) الآثار الاقتصادية لهذه التحويلات (7) الأبعاد المستقبلية والتوصيات.

مقدمة

يعتبر المغرب العربي من أهم المناطق الموفدة للهجرة. فإذا كان خلال المرحلة الاستعمارية قد شكل مقصدا لأفواج مهمة من المهاجرين القادمين من بعض الدول الأوروبية، فإنه تحول بعد ذلك إلى مصدر لليد العاملة و خاصة في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي. و قد أصبحت هذه الهجرة ابتداء من الستينات ظاهرة مجتمعية بارزة. وهي اليوم تشكل نظرا للأهمية التي أصبحت تكتسبها موضوعا يكاد يكون يوميا لوسائل الإعلام تتناول جميع حيثياتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

و مع تكون جالية مغاربية مهمة في حجمها (في وضعية قانونية و غير قانونية)، أصبحت هذه تشكل مكونا أساسيا في العلاقات بين ضفتي المتوسط و خاصة بعد أن تحول المشروع الهجري بالنسبة للسواد الأعظم من المهاجرين من مشروع مؤقت إلى إقامة دائمة. و لكن رغم هذا التحول ظلت هذه الجالية على ارتباط و طيد مع بلدانها الأم على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و يحظى البعد الاقتصادي نظرا لوقعه على التنمية بمكانة خاصة في هذه العلاقات.

إن التدبير العقلاني لمسألة الهجرة يقتضي تبني مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الهجرة و التنمية. إن تحليل هذه العلاقة يرتكز على إشكالية متعددة الأبعاد تتمحور حول المحاور التالية (1) الهجرة كوسيلة لتعديل سوق الشغل (2) التحويلات المالية (3) توظيف هذه التحويلات (4) التحويلات المعرفية (5) التحويلات الجماعية (6) الآثار الاقتصادية لهذه التحويلات (7) الأبعاد المستقبلية و التوصيات.

و لا بد من الإشارة أنه فيما يتعلق بالإجابة على كل الإشكاليات المطروحة، واجهنا بعض الصعوبات الناتجة عن نقص في الأبحاث و المعطيات الإحصائية و خاصة فيما يتعلق بالجزائر، إضافة إلى اختلاف في المعطيات الإحصائية حسب المصادر و يركز البحث أساسا على التحليل الماكرواقتصادي لافتقارنا إلى مراجع تتناول بالدراسة الجانب الميكرواقتصادي.

1- الهجرة كوسيلة لتعديل سوق الشغل

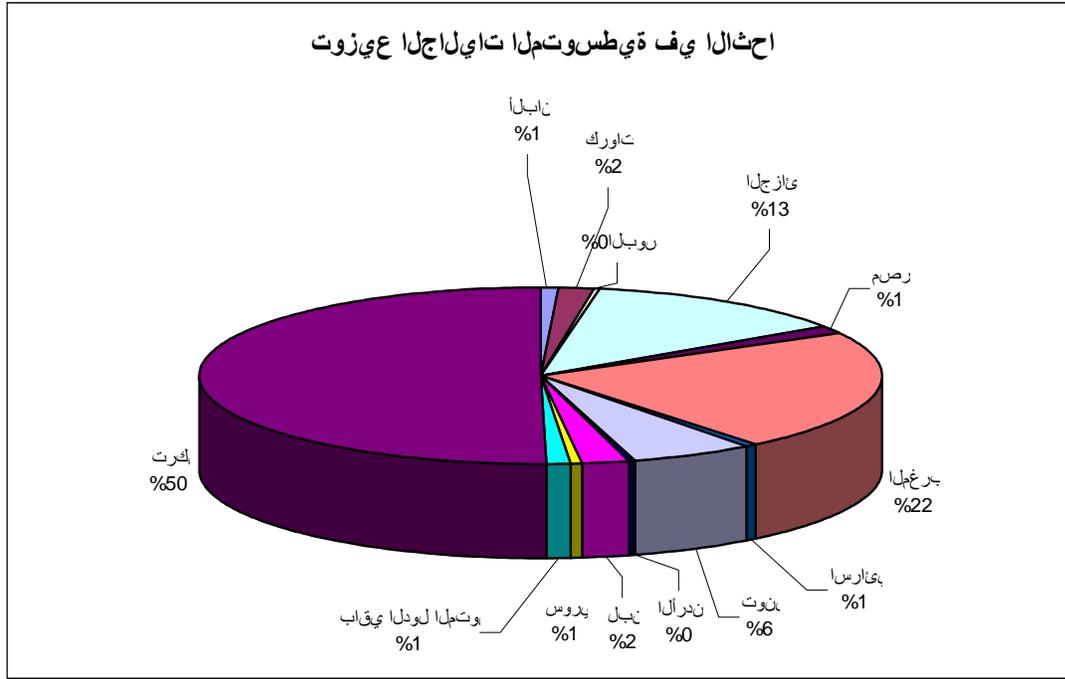
وإذا اعتمدنا على المصادر و التقديرات الأكثر واقعية يمكن تقدير عدد المهاجرين المغاربيين بما يزيد عن 6,6 مليون مهاجر، ويشمل هذا العدد المهاجرين المقيمين بشكل قانوني و المهاجرين في وضعية غير قانونية، كما يشمل المهاجرين إلى دول أوروبا و أمريكا و كندا و المهاجرين داخل دول المغرب العربي و إلى الدول العربية في الخليج و المهاجرين المجنسين. ويمثل عدد المهاجرين المغاربيين بهذا التقدير أكثر من 9% من سكان المغرب العربي.

جدول رقم 1 : المهاجرون المغاربيون حسب المناطق

المنطقة	المغرب	الجزائر	تونس	المجموع
الدول الأوروبية	2.616.871	991.796	695.765	4.304.432
الدول العربية	282.772	66.398	116.926	466.096
دول أخرى	231.723	14.052	30.513	276.288
المجموع	4.707.471	1.072.246	843.204	6.622.921

Source : CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute ص 70.

ومقارنة مع الجاليات الغير منتمية للاتحاد الأوروبي، تمثل الجالية المغاربية ثاني أكبر جالية بعد الجالية التركية، حيث تشكل كليهما بالتتابع 41% و 50.3% من المجموع. و تتوزع الجالية المغاربية بين 22% من المغاربة و 13% من الجزائريين و 5.8% من التونسيين.



ومن توزيع المهاجرين حسب بلدان الهجرة يتبين تركيز الهجرة المغربية في بعض الدول، حيث تشكل أهم جالية في كل من فرنسا و بلجيكا و ايطاليا و اسبانيا و تأتي في المرتبة الثانية بعد الأتراك في كل من ألمانيا و هولندا.

و تختلف هذه الجالية في توزيعها باختلاف بلدان المغرب العربي، ففي فرنسا، يشمل هذا البلد حوالي 93% من الهجرة الجزائرية و يوجد به 74% من التونسيين و حوالي 40% فقط من المغاربة. وتعتبر الجالية المغربية أهم جالية مغربية في أوروبا وتمثل الهجرة من المغرب ما يزيد عن 60% من الجالية المغربية في هذه البلاد. فهي تأتي في المرتبة الأولى بين الجاليات الغير المنتمية للاتحاد الأوروبي في هولندا و بلجيكا (12.4% من الأجانب) و ايطاليا (11.5%) و اسبانيا (14%).

اعتبارا لهذا الحجم من الهجرة ، فان ذلك يشكل متنفسا لسوق الشغل . فخلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن تزايد السكان، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل. وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على شواهد جامعية. و تقدر نسبة البطالة في المغرب بحوالي 12% وتبلغ 21% في المجال الحضري وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23,7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و 15% في تونس¹ ومن أسباب نقشي البطالة، إضافة إلى الوضع الاقتصادي، تراجع الدولة عن دورها كمستثمر وكمشغل. ففي المغرب مثلا، كانت الدولة توفر أكثر من 40.000 منصب شغل بين سنتي 1975 و1982 انتقل هذا العدد ما بين 10.000 إلى 15.000 بين سنوات 1983 إلى 1994، إلى 16.854 بالمعدل بين سنوات 1995 و2001 إلى 7000 حسب قانون المالية لسنة 2005.

¹ Economies du Maghreb : entre restructuration et lutte contre le pauvreté. In Questions internationales N° 10 nov – déc 2004

هذا الضغط على سوق الشغل يغذي " النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها الغير القانوني. ومن أجل الحد من هذه الظاهرة، فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون منصب شغل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث: المغرب (400.00 منصب شغل)، الجزائر(500.00 منصب) وتونس (100.00 منصب).

إلى أي حد تساهم تحويلات المهاجرين و استثماراتهم في التنمية و بالتالي الحد من نسبة البطالة.

2- التحويلات المالية

إنه رهان أساسي للإشكالية الهجرة في ذات الوقت على المستويين الميكرو والماكرو-اقتصادي، بحيث تشكل تحويلات الأموال دخلا للكثير من الأسر و مصدرا مهما من العملة الصعبة في البلدان الأصل . و يتكون دخل المهاجر من عناصر مختلفة:

-العائد المباشر: و يتشكل بالخصوص من الأجور والمكافآت الناتجة عن النشاط المهني للمهاجر الذي يمكن أن نضيف إليه مساهمة الزوجة المشتغلة.

- العائد الغير مباشر: و يتكون من:

- التعويضات الممنوحة من طرف صناديق التعويضات العائلية للمهاجر. ويستفيد هذا الأخير مبدئيا من نفس الحقوق الممنوحة للعمال المحليين عندما يعيش صحبة أسرته في بلد الاستقبال، لكن هذا الحق في التعويضات يقل عندما يفضل أفراد الأسرة البقاء في بلدهم.
- المساعدات المختلفة (الناتجة عن غير مساهمته) والتي يستفيد منها المهاجر في المجال الصحي و المساعدة الاجتماعية و التعويضات عن البطالة. و تتوفر بالنسبة للمغرب على معطيات مفصلة لهذا النوع من التحويلات.

جدول رقم 2

توزيع التحويلات الاجتماعية حسب كل بلد سنة 2003
(بالملايين من الدراهم) - 1أورو يعادل ما يقرب 11 درهم.

البلدان	المعاشات والتعويضات العائلية	الهبات والمساعدات	تحويلات أخرى	المجموع
فرنسا	2645.4*	20.5	357.3	3023.2
هولندا	593.5	2.2	36.7	632.4
ألمانيا	140	3.3	36.3	179.6
	52.3	4	24.3	80.6
بلدان أخرى	166.2	385.8	438.7	990.7
المجموع	3597.4	415.8	893.3	4906.5

المصدر: مكتب الصرف بالمغرب

* بما في ذلك المعاشات المؤداة من طرف الخزينة المغربية لحساب الخزينة الفرنسية.

قبل الخوض في التقييم الإجمالي لهذه التحويلات في البلدان المغربية، لا بأس من التذكير أن حجم توفير المهاجرين يتوقف بالأساس على عاملين اثنين: الظروف العامة للحياة في بلد الاستقبال و درجة اندماج المهاجر وتبنيه لنمط الاستهلاك السائد. و عموما، يتوقف مستوى الادخار على الأهداف التي حددها المهاجر لمشروعه الهجري، بحيث تشكل خطط المستقبل للمهاجر عاملا حاسما في استعماله لدخله. وهنا تعتبر الهجرة مشروعا اقتصاديا مبنيا على ادخار حد أقصى للدخل. بالنسبة للمهاجر هذا الادخار لا يعتبر

ما تبقى من دخله بعد خصم الاستهلاك و لكن على العكس هو العنصر الذي يبحث المهاجر على تنميته و يستهلك ما تبقى، فسلوكه كمدخر يظل السلوك الرئيسي في المعادلة.

1-2 مشكلات التعريف والتقييم

تبقى تحويلات المهاجرين مفهوما مبهما يصعب ضبطه و ذلك بسبب تنوع أشكال التحويلات و القنوات المستعملة، فهناك مسالك مهيكلة "مرئية" و مسالك غير مهيكلة و بالتالي "غير مرئية":

الشكل الأول يتكون من القنوات الرسمية، المسجلة في ميزان الأداءات في صنف "التحويلات بدون مقابل". جزء من هذه التحويلات، كما أشرنا إلى ذلك، تقوم به، مؤسسات اجتماعية لحساب المهاجر أو أسرته. ويتعلق الأمر هنا بالمعاشات و التعويضات العائلية و مصاريف الاستشفاء، الخ....

الشكل الثاني لا يظهر ضمن الإحصاءات الرسمية و يضم عمليات مختلفة:

- السبيلة المالية التي يدخلها المهاجر معه بمناسبة العودة من أجل قضاء العطلة في بلده أو تلك التي يرسلها عن طريق بعض الأشخاص. تسلك هذه التحويلات قنوات غير مهيكلة في اتجاه بلدان الأصل، هذه القنوات غالبا ما تتشكل عن طريق الروابط العائلية و التجارية. هذه السبيلة المالية تزود سوق الصرف الموازي بالعملة الصعبة.
 - المقاصة بين المواطنين و هو ميكانيزم يقتضي أن يسدد المهاجر في بلد الاستقبال لحساب مواطن من معارفه المشتريات أو الفواتير، وفي المقابل يزود المواطن رصيد حساب المهاجر في البلد الأصلي أو حساب أسرته بالعملة الوطنية. و تنتشر هذه الممارسة بسبب عدم قابلية النقود المغاربية للتحويل و وجود مراقبة لمؤسسات الصرف.
 - التحويلات العينية و هي الممتلكات المادية التي يدخلها المهاجر إلى البلد الأصلي و يتعلق الأمر خاصة بالسيارات و الأثاث و أدوات التجهيز المنزلي و الآلات الالكترونية الخ. و تخصص هذه المنتجات إما للاستهلاك الشخصي و إما لكي تباع في الاقتصاد الغير منظم (التجارة الصغيرة)².
- هذه الوسيلة للتحويل يسهلها القرب الجغرافي و هي تعرف انتشارا أكبر في الجزائر حيث يشكل ما يسمى ب" تجارة الحقيقة" قسما مهما من التحويلات. و بقدر ما نفتقر إلى تقييم موضوعي لهذه التحويلات في المغرب و الجزائر، فإننا نتوفر على معطيات مفصلة قيما يخص تونس:

²ومن أمثلة ذلك في المغرب، سوق طورينو بمدينة اخريكة و سوق السيارات في مدينة البروج و هما سوقان يزودان عن طريق شبكات من المهاجرين القاطنين في ايطاليا، نموذجان دالان على أهمية هذه التحويلات المادية في بعض مناطق البلاد.

جدول رقم 3
التحويلات العينية في تونس
بملايين الأورو

1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	السنة
66,8	36,4	55,5	68,7	48,9	30,4	27,8	30,4	23,1	3,3	6,6	التحويلات العينية
19,9	10,4	16,0	22,5	15,8	11,4	14,6	20,4	14,2	2,0	4,5	النسبة
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنة
261,1	263,1	211,5	185,7	190,4	149,4	152,0	136,2	109,7	130,2	99,2	التحويلات العينية
24,9	26,1	24,0	25,8	28,2	25,1	27,2	25,8	23,3	28,3	25,0	النسبة

المصدر: البنك المركزي التونسي

و يجدر التذكير أن هذه التحويلات تشمل بالنسبة لتونس كذلك وسائل النقل و التجهيزات الضرورية لتنفيذ المشاريع التي يقوم بها المهاجرون التونسيون في بلدهم. و كما يبين ذلك الجدول، فخلال العشرين سنة الأخيرة، ارتفعت نسبة هذه التحويلات لتنتقل من 3,3 % من مجموع التحويلات إلى أكثر من 28 % سنة 1999 و 25 % سنة 2003 .

في المغرب، يقيم تحقيق غطى معقلين رئيسيين للهجرة، مدينة الناظور في الشمال وتادلة وسط المغرب، هذه التحويلات بين 30% و 50% من التحويلات المالية لكن، إجمالاً، يمكننا تقدير هذه التحويلات العينية بين 20 إلى 30% من التحويلات المالية³.

2-2 حجم التحويلات

و هكذا نلاحظ أن التحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية لا تشكل إلا جزءاً من مجموع التدفقات المالية التي يقوم بها المهاجرون. و تظل هذه التحويلات مؤشراً على الارتباط الوثيق بين هؤلاء و بلدهم الأصل، فالمعطيات المتوفرة من خلال بحث ميداني في المغرب قام به المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي تشير إلى أن أكثر من 9 من أصل 10 مهاجرين (94 %) أعلنوا أنهم قاموا بتحويلات مالية خلال الخمس سنوات التي غطاها البحث و ما يقرب من 60 % أكدوا أنهم حولوا على الأقل ربع دخلهم السنوي⁴.

³ GERA : "Etude localisée sur l'impact des transferts des résidents marocains à l'étranger". Rapport final. Faculté des Lettres .Rabat 1994.

⁴ INSEA : Les Marocains résidant à l'étranger. Une enquête socio-économique. Imprimerie El Maarif El Jadida. 2000

جدول رقم 4
قسمة الدخل المحولة مع نسبة المهاجرين

المهاجرين %	قسمة الدخل المحولة
0,3	لاشيء
40,3	أقل من الربع
24,8	من الربع إلى الثلث
18,1	أكثر من الثلث إلى النصف
15,5	أكثر من النصف
1,0	آخر
100,0	المجموع

المصدر: Enquête INSEA 2000 ص165

وإذا قارنا نتائج هذا البحث بتلك التي قامت به المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية الفرنسية سنة 1975، فإننا نلاحظ أن نسبة المهاجرين المحولين للأموال ارتفعت قليلا بعد أن كانت في حدود 89 % و إذا قارنا بين أجناس المهاجرين المقيمين في فرنسا، فنفس البحث يؤكد أن نسبة المحولين هي أكبر بالنسبة للمغاربة و خاصة المغاربة و أن هناك "علاقة قوية بين مستويات التأهيل الضعيفة ونسب التحويلات المرتفعة". و في الغالب أن هذا السلوك لم يتغير نظرا للصعوبات التي يلاقيها هذا الصنف من المهاجرين من أجل اندماجه في البلد المضيف⁵.

و لعل ما ينفر المهاجر من استعمال القنوات الرسمية هو كلفتها: 13 إلى 20 %⁶. و يبين الجدول التالي مقارنة بين مزايا و نواقص مختلف القنوات التي يستعملها المهاجر لتحويل الأموال: ⁷.

جدول رقم 5
مزايا و نواقص مختلف قنوات التحويل

النواقص	المزايا	قناة التحويل
-الكلفة المرتفعة: مثلا بالنسبة للبنك المغربي للتجارة الخارجية: ➤ % 1,5 من القيمة المحولة مع حد أدنى قدره 50 درهما ➤ مصاريف الملف: 30 درهما ➤ مصاريف الإخبار: 10 دراهم ➤:مصاريف التلكس: 35 درهما ➤ القيمة المضافة: % 7 من المبلغ الإجمالي -المرسل إليه يجب أن يتوفر على حساب بنكي -شبكة البنوك غير منتشرة في المناطق القروية -	السرعة و الأمان	القناة البنكية التحويلات البنكية
المدة أحيانا جد طويلة	-الكلفة غير مرتفعة -البساطة	الحوالات البريدية
- كلفة جد عالية - الكلفة تختلف حسب القيمة و بلد الإرسال	- بساطة - أمان -سرعة فائقة - شبكات جد منتشرة	-شركات التحويل
- المدة غير مضبوطة - خطر الاختلاس	-- بساطة - كلفة زهيدة - سرية المعاملة	- الوطاء

مما لاشك فيه أن المقارنة بين هذه المزايا و النواقص و خاصة الكلفة المرتفعة للقنوات الرسمية هي التي تشجع المهاجرين على استعمال القنوات الغير الرسمية لإرسال أموالهم.

⁵ Mohamed Khachani : Les Marocains d'ailleurs : la question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocain.p178.

⁶ Migration et développement : mythes et réalité, the European Policy center, 2004, p 2

⁷ Les canaux de transferts marocains officiels se répartissent entre 62% pour les virements bancaires, 28% pour les billets de banque et 10% pour les virements postaux.

جدول رقم 6
تحويلات المهاجرين المغاربة القاطنين في الخارج
(بالملايين من الدولارات)

البلدان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	*2001
المغرب	2006	1990	2170	1959	1827	1969	1165	1893	2011	1938	2108	3262
الجزائر	-	274	829	700	1115	1294	1045	1075	1080	1108	-	818
تونس	639	5700	578	597	688	753	820	756	792	860	795	930
ليبيا	-446	-408	-390	-323	-307	-268	-328	-232	-247	-198	-	-
بريطانيا	14	12	50	2	5	5	44	3	2	2	2	3

المصدر: قاعدة المعطيات للبنك الدولي

في الجزائر و ابتداء من سنة 1980 ، انخفضت التحويلات عن طريق القنوات الرسمية، فحسب الإحصائيات البنكية، فان الأموال المحولة من طرف الجزائريين في فرنسا - و هي أهم دولة يتمركزون فيها- بلغت حوالي 2,5 مليار أورو في السنة و لكن أقل من 10 % من هذا المبلغ يمر عبر القنوات الرسمية⁸. و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها التجمع الأسري و سعر الصرف المشجع على انتعاش السوق الموازي للعملات و الحالة الأمنية المتردية خلال التسعينات و التي دفعت بالمهاجرين الجزائريين و خاصة منهم الأجيال الشابة إلى العزوف عن قضاء عطلتهم في بلدهم و اختيارهم دولا أخرى لذلك .

فيما يخص المغرب، نتوفر على معطيات تمكننا من تقييم التطور الذي عرفته هذه التحويلات على فترات طويلة.

جدول رقم 7
تطور التحويلات المالية للمهاجرين في المغرب منذ سنة 1968
بملايين الدراهم

التحويلات	التغيرات	السنوات
200,0	-	1968
302,3	51,2	1969
316,8	4,8	1970
480,2	51,6	1971
640,3	33,3	1972
1020,8	59,4	1973
1557,2	52,5	1974
2.159,6	38,7	1975
2.417,8	12,0	1976
2.652,1	9,7	1977
3.176,0	19,8	1978
3696,5	16,4	1979
4.147,6	12,2	1980
5.242,0	26,4	1981
5114,5	-2,4	1982
6515,4	27,4	1983
7.680,9	17,9	1984
9.732,2	26,7	1985

⁸ Nacer Eddin Hammouda : Algérie, démographie et économie des migrations In CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute , p 70.

التغيرات	التحويلات	السنوات
30.8	12.730,6	1986
4.2	13.267,9	1987
-19.4	10.700,4	1988
6.0	11.344,1	1989
45.8	16.537,2	1990
4.8	17.328,1	1991
6.9	18.530,7	1992
-1.7	18.215,9	1993
-7.7	16.814,4	1994
0.03	16.819,9	1995
12.2	18.873,8	1996
-4.5	18.033,4	1997
6,5	19.200,0	1998
-1,6	19.001,5	1999
20,8	22.961,6	2000
60,5	36.858,1	2001
-14,0	31.707,9	2002
9,5	34.733,8	2003
7.7	37.422,5	2004

المصدر : مكتب الصرف

بين سنتي 1968 و 2004 تضاعف حجم التحويلات المالية للمهاجرين (بالقيمة الرقمية) بأكثر من 187 مرة منتقلا من 200 مليون درهم إلى 37.422,5 مليون درهم.

و كما نلاحظ من خلال الجدول، عرفت هذه التحويلات تقهقرا سنة 1982 و مرد ذلك إلى حذف منحة التساوي بين الدرهم و الفرنك الفرنسي و هي عملة أهم دولة مصدرة لهذه التحويلات و تعويضها بمنحة للصرف قيمتها 10 % بالنسبة للفرنك الفرنسي و 5 % بالنسبة لباقي العملات. أما التقهقر الحاصل سنة 1988، فمردده إلى حذف هذه المنحة.

أما خلال التسعينات ، فعاملين اثنين يشرحان عدم استقرار هذه التحويلات: منافسة بنوك الدول المضيفة و الاتجاه نحو الاستقرار النهائي للأجيال الصاعدة من أبناء المهاجرين.

ولكن رغم ذلك، فإن هذه التحويلات انتعشت بسبب سلسلة من العوامل، خاصة التخفيضات المتتالية للعملات المغاربية و كذا إنشاء شبكات بنكية في البلدان المستقبلية و يتميز هنا المغرب بإنشاء شبكة مهمة ابتداء من سنة 1971.

غير أن سنة 2001 كانت سنة استثنائية، بحيث وصلت التحويلات في المغرب ما يقرب من 37 مليار من الدراهم مسجلة بالتالي ارتفاعا بأكثر من 60 % مقارنة مع السنة الماضية . و في تونس ، ارتفعت هذه التحويلات ب 22 % حيث انتقلت من 795 إلى 927 مليون دولار. و يمكن أن نقدم تفسيرين لهذا الارتفاع الاستثنائي⁹.

⁹إن تنظيم الصرف في المغرب يسمح للمغاربة المقيمين في الخارج بفتح نوعين من الحسابات في البنوك المغربية: حساب بالدرهم القابل للتحويل (ودائع بالعملية الصعبة مسجلة بالدرهم) و حساب بالعملية الصعبة. و عائدات الودائع لأجل هي معفاة من المكوس. في سنة 1993 جاء في دورية لمكتب الصرف (رقم 1607) أن أول دفعة يجب أن تساوي أو تتعدى ما قيمته بالعملية الوطنية 10.000 درهما. إن هذا الشرط ألغته دورية أخرى سنة 1995. ومن ثم، أصبح فتح الحساب يقتضي فقط طلبا من طرف المعني بالأمر بغض النظر عن قيمة الدفعة الأولى.

● تغيير العملات الأوروبية و تعويضها باليورو :هذه المبادرة أجبرت المغاربة القاطنين في الخارج الدين ادخروا مبالغ مهمة ممن مختلف العملات الأوروبية على تحويلها إلى البلد الأصل حتى لا يكونوا مجبرين على اثبات مصدر أموالهم أمام مصلحة الضرائب. البعض الآخر ربما لم يستقبلوا بثقة كبيرة العملة الجديدة الأورو. هذا الطرح يفسر كيف أن حجم التحويلات المنجزة في المغرب قبل 11 سبتمبر قد وصل ما يقرب 4 مليار من الدراهم في يوليو وما يقرب من 4.5 مليار من الدراهم في غشت (رقم قياسي سنوي).

● أثر أحداث 11 سبتمبر، حيث سجلت تحويلات مهمة للأموال إلى المغرب خارج منطقة الأورو و أحيانا بنسب عالية كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة (+144.1%)، إنجلترا (+67.3%)، الكويت (+216%) و قطر (+117.1%) و الراجح أن الهدف من هذه التحويلات هو ضمان أمن لها أفضل في البلد الأصلي.

فيما يخص التحويلات في تونس (بما فيها التحويلات العينية)، فإنها عرفت خلال العقد الأخير تطورا مطردا و تكاثرت بوتيرة سنوية تصل إلى 11,3 % بين سنتي 1982 و 2003 . و قد تضاعفت هذه التحويلات ما يقرب من 232 مرة بين سنتي 1968 و 2004 حيث انتقلت من 7,7 مليون دينار إلى 1.783 مليون دينار.

جدول رقم 8
تطور تحويلات المهاجرين في تونس

التغيرات ب%	القيمة	السنة
	4.7	1964*
+6.4	5.0	1965
-20.0	4.0	1966
+45.0	5.8	1967
+32.8	7.7	1968
+48.1	11.4	1969
+33.3	15.2	1970
+49.3	22.7	1971
+30.0	29.5	1972
+39.7	41.2	1973
+25.2	51.6	1974
+13.8	58.7	1975
+5.5	61.9	1976
+16.6	72.2	1977
+27.0	91.7	1978
+25.8	115.4	1979
+32.6	153.0	1980
+16.5	178.3	1981
+23.2	219.6	1982
+11.0	243.8	1983
+0.9	245.9	1984
-8.1	225,8	1985
+27.1	287,1	1986
+40.4	403,0	1987

و في حالة ما اذا أراد المهاجر تحويل جزء أو كل ودائعه بالعملة الصعبة، فإنه يجب أن يصرح بذلك عند المصالح الجمركية اذا كانت قيمة التحويل تتعدى 50.000 درهما.

التغيرات ب%	القيمة	السنة
+15.8	466,6	1988
-0.8	463,0	1989
+13.6	526,0	1990
+0.2	527,0	1991
-3.6	508,0	1992
+18.0	599,5	1993
+16.1	695,7	1994
+2.3	711,8	1995
+12.2	798,3	1996
+6.0	845,9	1997
+6.6	901,9	1998
+13.1	1019,7	1999
+7.0	1091,1	2000
+22.3	1333,9	2001
-	1783	2004

المصدر: البنك المركزي التونسي

مقارنة مع بلدان أخرى مصدرة للهجرة تتلقى في مجملها حوالي 88 مليار دولار (2002)، يأتي المغرب كأول بلد مغاربي في الصف الرابع وراء الهند التي تصل فيها هذه التحويلات إلى 10 ملايين من الدولارات متبوعة بالمكسيك (9.9 مليار من الدولارات) والفلبين (6.4 مليار من الدولارات). بعد المغرب تأتي بالتوالي مصر، تركيا، لبنان، البانغلا ديش، الأردن و جمهورية الدومينيكا .

جدول رقم 9
أهم الدول المستفيدة من التحويلات

الدولة	التحويلات بملايير الدولار	% من الدخل الوطني
الهند	10	2,0%
المكسيك	9,9	1,66%
الفلبين	6,4	7,85%
المغرب	3,3	9,3%
مصر	2,9	2,97%
تركيا	2,8	1,61%
لبنان	2,3	13,0%
بنغلا ديش	2,1	4,3%
الأردن	2	22,0%
جمهورية الدومينيكا	2	10,0%

المصدر: World Bank. Figures for 2001 & Rapport World Bank 2004.

في حين، لو نسبنا تحويلات المغتربين إلى مستوى الساكنة الباعثة، سيحتل المغرب الرتبة الثانية مباشرة بعد لبنان. إذ رغم العدد المرتفع للمغتربين فمدا خيل مصر والفلبين تظل نسبيا ضعيفة لكون الهجرة تحدث أساسا في اتجاه بلدان الخليج حيث مستوى الأجور والامتيازات الاجتماعية هي دون الأهمية مقارنة مع مثيلاتها في بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

3-2 التحويلات الموزعة حسب البلدان

إن توزيع هذه التحويلات حسب البلدان يعكس أهمية المخزون الهجري في مختلف بلدان الاستقبال . فقيما يتعلق بتونس تتوزع التحويلات حسب البلدان على الشكل التالي:

جدول رقم 10

توزيع التحويلات حسب البلدان في تونس(2003)

نسبة التحويلات	البلد
57,08	فرنسا
16,72	ألمانيا
13,91	إيطاليا
2,88	سويسرا
2,83	بلجيكا
1,37	هولندا
1,16	انجلترا-أيرلندا
1,06	النمسا
0,87	السويد
2,12	دول أخرى
100,00	المجموع

المصدر: CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute , p 320

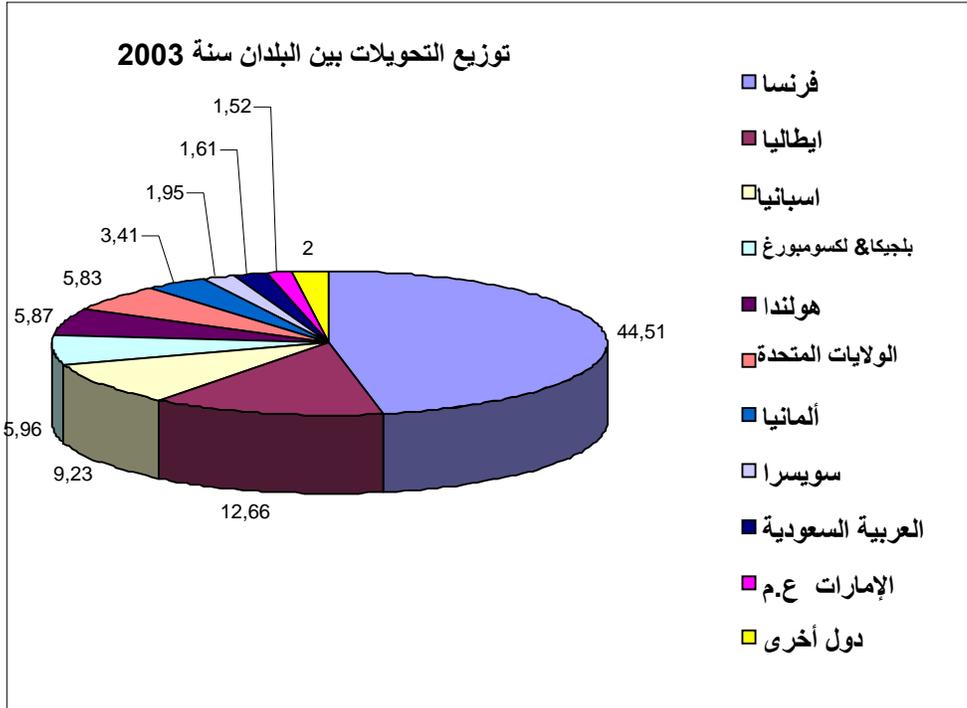
بالنسبة للمغرب، تتوفر على معطيات أكثر دقة توضح لنا توزيع هذه التحويلات حسب البلدان و قنوات التحويل حيث تشكل التحويلات عبر البنوك القسم الأكبر من هذه التحويلات حيث تمثل 61,9 % من المجموع متبوعة بالأوراق المالية : 27,6 % فالتحويلات عبر البريد التي تمثل 10,5 % و يبين الرسم أسفله توزيع هذه التحويلات حسب البلدان.

جدول رقم 11
التحويلات حسب البلدان وحسب القنوات
سنة 2003 (بالملايين من الدراهم)

المجموع	الأوراق	التحويلات	التحويلات	البلدان
	المالية	البريدية	البنكية	
15460.3	4121.9	1409.6	9928.8	فرنسا
4398.7	1043.4	841.9	2513.4	إيطاليا
3205.0	895.2	153.5	2156.3	اسبانيا
2072.7	567.6	137.8	1367.3	اتحاد بلجيكا اللكسومبورغ
2041.9	550.8	164.2	1326.9	هولندا
2026.6	586.4	135.0	1305.2	الولايات المتحدة
1669.7	874.3	326.5	468.9	انجلترا
1185.1	312.8	118.8	753.5	ألمانيا
678.2	174.5	160.3	343.4	سويسرا
557.9	138.2	20.5	399.2	العربية السعودية
528.5	55.4	26.8	446.3	الإمارات العربية المتحدة
150.2	36.6	18.7	94.9	كندا
147.0	97.0	8.2	41.8	الدانمرك
137.8	77.6	0.0	60.2	النرويج
83.5	35.5	4.1	43.9	السويد
46.9	1.7	12.3	32.9	البحرين
39.9	8.8	6.1	25.0	الكويت
28.0	6.4	6.1	15.5	النمسا
20.4	2.3	12.4	5.7	البرتغال
15.3	2.3	4.1	8.9	قطر
12.4	0.0	0.0	12.4	تونس

المجموع	الأوراق	التحويلات	التحويلات	البلدان
	المالية	البريدية	البنكية	
9.7	0.0	0.0	9.7	ليبيا
8.9	0.0	2.0	6.9	عمان
2.4	0.0	0.0	2.4	الجزائر
206.8	8.4	82.4	116.0	بلدان أخرى
34733.8	9597.1	3651.3	21485.4	المجموع

المصدر: مكتب الصرف.



هذا الرسم يبرز بشكل جلي أهمية فرنسا كمصدر أول لهذه التحويلات بأكثر من 45 % من مجموع التحويلات متبوعة بإيطاليا فبلجيكا-لوكسمبورغ ثم هولندا .

من أجل تقدير أهمية هذه التحويلات ، من اللائق مقارنتها بالعجز التجاري مع بعض بلدان الاستقبال، حيث تساهم هذه التحويلات بشكل واسع في امتصاص العجز التجاري معها. و هكذا تسمح هذه التحويلات بتغطية أكثر من ثلث أرباع 4/3 العجز التجاري مع فرنسا وأكثر من الثلثين 3/2 مع ألمانيا . إن نسبة التغطية بوجه خاص هي جد مرتفعة في بعض البلدان ، فهي تصل إلى 419% بالنسبة لانجلترا و 352.6% مع ايطاليا و 350.7% مع اسبانيا.

جدول رقم 12
تحويلات المغاربة القاطنين في الخارج
والعجز التجاري حسب البلدان

البلدان	التحويلات بالعملة الصعبة(1)	الرصيد التجاري(2)	نسبة التغطية (2)/(1)
فرنسا	14980.6	-19057	%78.6
ايطاليا	5864.2	-1663	%352.6
هولندا	3486.2	+236	-

أمريكا	2185.9	-1312	%166.6
الاب.ل	2043.9	+274	-
ألمانيا	1924.5	-2890	%66.6
اسبانيا	1869.3	-533	%350.7
انجلترا	1596.4	-790	%202.1
الإمارات ع-م	628.4	-150	%418.9
العربية السعودية	628.2	-5145	%12.2
سويسرا	579.5	-884	%65.5
الدانمرك	211.1	-230	%91.8
النرويج	133.5	-55	%242.7
كندا	120.0	-2202	%0.54
البرتغال	82.0	-176	%0.46
بلدان أخرى	534.7	-	-
المجموع	36867.7	-43641	%84.5

المصدر: جدول تم إعداده من خلال معطيات مكتب الصرف.

و في تونس، المعطيات المتوفرة بالنسبة لسنوات 1993-1999 و التي بلغت التحويلات خلالها بالمعدل السنوي 530,2 مليون أورو مكنت هذه التحويلات من تغطية 32,5 % من عجز الميزان التجاري. مقارنة مع المصادر الأخرى للعملة الصعبة، احتلت هذه التحويلات الرتبة الثالثة بعد السياحة و صادرات النسيج و الجلد¹⁰.

و مقارنة مع بعض المركمات، نلاحظ أن هذه التحويلات مثلت خلال نفس المرحلة 4 % من الناتج الداخلي الإجمالي، 10 % من المداخل الجارية و 20 % من الادخار الوطني و ساهمت بأكثر من 50 % في مصلحة الدين الخارجي¹¹.

المعطيات المتوفرة بالنسبة لسنة 2001 ، تمكنا من تقييم أفضل لأهمية هذه التحويلات بالنسبة للاقتصاديات المغربية الثلاث بمقارنتها مع بعض المجمعات الماكرو-اقتصادية: الناتج الداخلي الخام، الواردات والصادرات. و لكن هذه المقارنة تظل نسبية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأمر يتعلق فقط بالتحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية.

جدول رقم 13
مقارنة تحويلات عائدات المهاجرين مع بعض المركمات
سنة 2001

البلدان	التحويلات على الناتج الداخلي الخام	التحويلات على الواردات	التحويلات على الصادرات
المغرب	%9.63	%29.71	%45.83
الجزائر	%*2.36	%*11.56	%*8.99
تونس	%4.64	%9.74	%14.03

المصادر: البنك المركزي التونسي، بنك المغرب.
البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم 2000-2001
1999*

و لاشك أن هذه التحويلات لها وقع أكبر على الاقتصاد المغربي، بحيث شكلت سنة 2001 المصدر الرئيسي للعملة الصعبة متجاوزة بشكل واسع مدا خيل السياحة (28.8مليار من الدراهم) في حين أنها لم

¹⁰ Abderrazak Bei Haj Zekri :: Tunisie : migrations , transferts et développement In CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute , p298-299

¹¹ المصدر السابق:ص 299

تكن تمثل سوى نصف هذه المداخيل سنة 1971 ومتجاوزة حتى مجموع الاستثمارات والقروض الخاصة الأجنبية في المغرب (33.1 مليار من الدراهم). هذه التحويلات بلغت سنة 2004 37.400,8 مليون درهم و مكنت من تغطية 53,46% العجز التجاري. ومقارنة مع الصادرات المغربية، مثلت هذه التحويلات سنة 2004 ما يوازي الأربع مراكز الأولى لهذه الصادرات وهي:

- الملابس الجاهزة : 18.644 مليون درهم
- الملابس الداخلية: 7.614 مليون درهم
- الحامض الفسفوري: 6.523 مليون درهم
- المواد الالكترونية: 5.546 مليون درهم

و هكذا تبرز قوة العمل بكل مكوناتها الفكرية و الجسدية كأهم عنصر في الصادرات المغربية. اعتبارا لهذه الأهمية التي بينا أبعادها في الدول الثلاث، يجد المسؤولون المغاربة أنفسهم أمام تحديين:

- كيف يمكن إنعاش هذه التحويلات أو على الأقل الإبقاء عليها في مستواها رغم أن الاتجاه السائد بالنسبة للمهاجرين هو الاستقرار الدائم في بلدان المهجر.
- كيف يمكن اعتبارا لتردد المستثمرين الأجانب ، تحويل هذه الأموال إلى استثمارات تمكن من نقل التكنولوجيا و الخبرة المكتسبة في بلدان الإقامة.

إن هذين التحديين يضعان إشكالية الهجرة في قلب العلاقات الأورو مغربية في ظل خلق منطقة للتبادل الحرفي المنطقة.

3- توظيف هذه التحويلات

في تونس , تتوزع استثمارات المهاجرين بين القطاع الغير منظم، حيث يستثمر هؤلاء في التجارة و النقل و الخدمات، و القطاع المهيكل, و تتدخل مؤسستان في إنعاش هذه الاستثمارات الأخيرة هما وكالة النهوض بالصناعة و وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية. فكلاهما تتوفر على مصالح مختصة في مساعدة المهاجرين المستثمرين. و تتوفر هاتان المؤسستان على معطيات إحصائية حول هذه الاستثمارات.

جدول رقم 14
تطور المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج
(مليون دينار)

ميدان العمل	الفلاحة	الصناعة	الخدمات	المجموع	السنة
العدد	الاستثمار	مواطن الشغل	العدد	مواطن الشغل	العدد
1987	5	12	-	77	1116
1988	16	129	112	257	1323
1989	8	144	88	240	1994
1990	16	224	327	567	3016
1991	50	296	874	1220	2930
1992	37	103	422	562	825
1993	76	183	500	759	4063
1994	41	143	707	891	4221
1995	33	151	917	1101	5709
1996	33	149	307	489	2082
1997	52	140	153	345	1538
1998	74	99	150	323	1403
1999	66	122	152	340	1534
2000	62	98	141	301	1327
2001	46	91	168	305	1597
2002	47	78	239	364	1735
2003	72	96	214	382	1516
2004	39	105	178	322	1452
المجموع	773	2423	5649	8845	39381

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

و هنا نلاحظ أن هذه الاستثمارات همت بين سنتي 1987 و 2004 ، 8845 مشروعا تتوزع بين 9 % في القطاع الفلاحي ، 27 % في القطاع الصناعي و 64 % في قطاع الخدمات، إلا أن الأمر يتعلق هنا بمجرد مشاريع نسبة الانجاز فيها تظل ضعيفة نسبيا و لا تتعدى ثلث المشاريع حسب بحث قام به مكتب التونسيين في الخارج. و تتوزع نسب الانجاز حسب القطاعات على الشكل التالي:

- 47,4 % في الفلاحة
- 46,4 % في الصناعة
- 24,6 % في الخدمات.

إضافة إلى ضعف الانجاز، هناك ضعف خلق مناصب الشغل، حيث أن البحث المذكور يقدر ب 2 % حجم المناصب التي وفرتها هذه الاستثمارات بين سنتي 1995 و 2001 . وتتركز هذه المشاريع في المناطق الساحلية مع تخصص الشمال الشرقي في المشاريع الصناعية و الوسط الشرقي في المشاريع الفلاحية و الخدماتية¹²

و في المغرب نلاحظ أن سلوك المهاجر منمذج بحيث بعد اقتناء سيارة، فان جل المهاجرين يستثمرون في شراء أو بناء منزل. و هذان الاستثماران يشكلان بالنسبة للمهاجر و محيطه العائلي رمزا للنجاح الاجتماعي. و هكذا تؤكد مختلف الأبحاث التي أجريت في المغرب منذ ما يزيد عن أربعين سنة على أهمية الاستثمار في العقار. ويعطينا البحث الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي صورة واضحة عن توزيع هذه الاستثمارات سواء منها المنجزة في المغرب أو في بلدان الإقامة.

جدول رقم 15

توزيع الاستثمارات المنجزة في المغرب وفي بلدان الإقامة

القطاعات	نسبة الإنجاز في المغرب (%)	نسبة الإنجاز في الخارج
العقار	83.7	63.0
الصناعة	1.3	3.7
التجارة	4.9	17.4
السياحة	1.4	6.1
خدمات أخرى	1.1	1.2
الزراعة	7.5	7.3
قطاعات أخرى	0.1	3.
المجموع	100	100

المصدر: (م.و.ا.ق.ت) المغربية المقيمون في الخارج.(م.و.ا.ق.ت).2000ص 196-197

يؤكد هذا البحث النزوح القوي إلى الاستثمار عند المهاجر المغربي بحيث أكد أكثر من 70 % من العينة التي اجري عليها التحقيق أنهم استثمروا في المغرب وأكثر من 23 % في بلد الإقامة. و خلاصة ما استنتجه البحث يؤكد هيمنة العقار كمجال للاستثمار بحيث يحتل المرتبة الأولى في استثمارات المهاجرين المغاربة سواء في البلد الأصلي أو في بلدان الإقامة، أي على التوالي 83.7% و 63 % من الانجازات . في المغرب تأتي الزراعة في الرتبة الثانية متأخرة بكثير بنسبة 7.5 % ، الباقي(8.8 %) يتوزع بين مختلف القطاعات (التجارة، السياحة، الصناعة..). بينما في بلدان الإقامة، نلاحظ أهمية الاستثمارات خارج مجال العقار (37%)، حيث تهيمن التجارة (17.4%) و السياحة (6.1%). و هذا مؤشر عن تطور وضع المهاجر المهني الذي أصبح يعمل أكثر فأكثر لحسابه الشخصي.

¹² Abderrazak Bei Haj Zekri :: Tunisie : migrations , transferts et développement In CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute , ص 300

ولا بد من الإشارة أن البحث المذكور ساءل المستثمرين المهاجرين حول مشاريعهم المستقبلية .
57% لهم مشاريع في المغرب و 14 % في بلدان الإقامة. والجديد هو تشكيلة القطاعات الاستثمارية المستهدفة.

جدول رقم 16
توزيع مشاريع استثمارات المهاجرين المغربية
بالنسبة المئوية(%)

القطاع	نسبة المشاريع في المغرب	نسبة المشاريع في الخارج
العقار	35.6	54.22
الصناعة	7.5	4.5
التجارة	27.4	25.1
السياحة	12.1	9.5
خدمات أخرى	5.3	6.1
الزراعة	10.6	0.0
قطاعات أخرى	1.5	0.6
المجموع	100	100

المصدر السابق:المغاربة المقيمون في الخارج ص205

إن العقار، ولو أنه يبقى القطاع الأول، فهو بشكل واضح أقل أهمية في المشاريع منه في الاستثمارات المنجزة، و تراجع هو أقل حدة في الخارج منه في المغرب. حسب هذه الدراسة فإن ذلك ناتج عن كون أكثر من ثلثي المهاجرين سبق لهم أن استثمروا في العقار في المغرب. و يلاحظ كذلك أهمية الخدمات التي تتبوأ الرتبة الأولى في المشاريع في المغرب ب 44,8% موزعة بين 27,4% في التجارة و 12,1% في السياحة و 5,3% في الخدمات الأخرى.. تبقى الصناعة رغم تحسن نسبتها المئوية، القطاع الأقل استثمارا من طرف المهاجرين. بخصوص مجموع هذه المشاريع من الواضح أن الأمر يتعلق بنوايا الاستثمار التي ليس باستطاعتنا تقييم نسبة انجازها.

فيما يخص التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، لا شك أن تعمير المناطق التي ينتمي إليها المهاجرون تساهم في التنمية الاقتصادية و رفع العزلة عن هذه المناطق ، إلا أن افتقاد هذه المناطق في كثير من الحالات إلى البنيات التحتية يسبب نزيفا لمواردها لصالح مناطق أخرى أكثر نمواً و يظهر هذا جليا في المغرب مثلا حيث تستفيد مناطق غنية كولاية الدار البيضاء من موارد مناطق فقيرة كعمالات الريف و الشرق ويقع اجتذاب هذه الموارد بواسطة النظام البنكي.

فيما يخص حجم هذه الاستثمارات و كما تؤكد ذلك المعلومات المتوفرة من طرف نادي المستثمرين المغربية في الخارج فإن استثمارات المهاجرين تهتم فقط المقاولات الصغرى و الصغرى جدا. وهذا ما تزكيه الدراسة التي قامت بها مؤسسة الحسن الثاني و التي خلصت إلى كون 40% من مشاريع المهاجرين المغربية رأسمالها لا يتعدى 500.000 درهما. تلك التي يتعدى رأسمالها 5 ملايين درهما لا تمثل إلا 14 % من المجموع¹³ و مع ذلك تكشف بعض المعطيات تحولا ملموسا لسلوك المهاجرين بالنسبة إلى الاستثمار في المغرب، وهو مؤشر ليزوغ ثقافة المقاوله حيث أصبح المهاجرون يستثمرون في مجالات اقتصادية جديدة كالبورصة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قطاعات متطورة مثل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال.

4- التحويلات المعرفية

¹³ TELQUEL : dossier ZMAGRIA N° 137 . Du 24 au 30 juillet 2004

إن ظهور نخبة بين المهاجرين المغاربة في دول الاستقبال تتوفر على مؤهلات علمية أو خبرات في مجال الأعمال فتحت آفاقا جديدة للشراكة والتعاون بين دول المهجر و الدول الموفدة . ففي عالم يشكل فيه اقتصاد المعرفة أساس التنمية يمكن لهذه الكفاءات التقنية و المهنية المكتسبة في بلدان الإقامة اعتبارا للإمكانيات الهائلة للتنمية في المغرب العربي أن تخلق نشاطات اقتصادية تدعم التنمية و توفر مناصب للشغل.

يصعب حصر حجم الكفاءات المغاربية المهاجرة ، و خاصة و أن القنوات التقليدية لتوظيف هؤلاء أصبحت متجاوزة بحيث أن الانترنت صار يعوض هذه القنوات . فهذه الوسيلة تمكن الآن الشركات المختصة من البحث عن هذه الكفاءات أينما توجد و في وقت وجيز و بكلفة زهيدة.و إذا كان من الصعب تحديد حجم هذه الكفاءات المغاربية المهاجرة ، إلا أن هناك العديد من البيانات و الأمثلة التي تؤشر على أهميتها منها و جود عدة جمعيات متخصصة تعمل في بلدان الإقامة، مثل فدرالية المهندسين المغاربة في فرنسا ، ودادية الأطباء من أصل مغربي في فرنسا، جمعية قدماء خريجي المدرسة الوطنية البوليتيكنيك بالجزائر، جمعية الأطباء الجزائريين في فرنسا، جمعية المهندسين المعلوماتيين المغاربة في فرنسا، جمعية المحامين المغاربة في فرنسا ، جمعية "العلم و التنمية"،¹⁴.....

و يبلغ عدد الباحثين من أصل مغربي العاملين في احد أشهر المراكز البحثية في أوروبا وهو المركز الوطني للبحوث العلمية الفرنسي (CNRS) 1600 باحث يضاف إليهم عدد مهم من الدكاترة في الجامعات و المعاهد الفرنسية، و بلغت نسبة أساتذة معهد الرياضيات بجامعة الجزائر الذين هاجروا خلال السنوات الأخيرة بحوالي 70% من مجموع أساتذة هذا المعهد. و نظرا لحدة هذا النزيف، أصبحت المؤسسات الجامعية و المقاولات في الجزائر تشكل " مراكز للتكوين و تجويد التأهيل لفائدة دول الاستقبال"¹⁵. و حسب بعض المصادر، يتراوح عدد الجزائريين ذوي المؤهلات العلمية العالية في الخارج إجمالا 5000 فردا و في فرنسا و من أصل 10.000 طبيب أجنبي، 7000 هم من أصل جزائري¹⁶ وقد كان للوضع الأمني في البلاد أثر كبير في دفع هذه المؤهلات على مغادرة البلاد في اتجاه أوروبا و كذا الولايات المتحدة و كندا.

و في المغرب، تتراوح نسبة المهاجرين سنويا من مجموع المتخرجين (و عادة من المتفوقين) من "المدرسة المحمدية للمهندسين" (EMI) و "المعهد الوطني للبريد والاتصالات" (INPT) وهي معاهد طلابية، بين 50 و 70%. وتتجه العديد من الأطر و الكفاءات المغاربية إلى كندا. و من بين مجموع الدول الموفدة إلى هذا البلد ، انتقل المغرب من الرتبة 12 سنة 1994 إلى الرتبة الثامنة سنة 1999 . و من أصل 2.228 من الكفاءات التي غادرت المغرب لتقيم في هذا البلد، نجد 1.563 من الأطر العليا، 393 مهندسا في المعلوماتيات، 375 مهندسا و تقنيا مختصا، 14 مجازا في العلوم التطبيقية، 120 أستاذا، 118 مجازا في علوم التدبير و 42 في الصحة.

أمام هذا الوضع، هناك إستراتيجيتان لمواجهة الأمر من طرف الدول الموفدة :

- النموذج الكوري الذي يقتضي تحفيز الكفاءات على العودة مع توفير نفس الظروف المادية و المعنوية المتوفرة في دول الإقامة وبهذا تتمكن الدولة الموفدة من استرجاع الاستثمار في

¹⁴ Khachani, Mohamed, 2001,b: « L'émigration élitiste Sud- Nord : le cas du Maroc ».In Rencontre de Tétouan organisé par le Groupement d'Etudes et de Recherche sur la Méditerranée (GERM) les 5-6 octobre 2001 sur le thème : « Nouvelles élites, nouveaux défis, pour quelle Méditerranée ? »

¹⁵ Khelfaoui Hocine: 2002. Khelfaoui Hocine 2002 : « Emigration des scientifiques en Algérie : origine et évolution ».In : « Migration Sud-Nord : La problématique de l'exode des compétences ».Publications de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations.P73.

¹⁶ Nacer Eddin Hammouda : Algérie, démographie et économie des migrations In CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute , p 70.

تكوين الكفاءات إضافة إلى القيمة المضافة الناجمة عن التجربة المكتسبة في بلدان الإقامة و هذا النموذج يبقى جد مكلف بالنسبة للدول المغاربية و هو خارج إمكانياتها.

- النموذج الثاني و هو النموذج الكولومبي (نموذج كالداس) و هو أكثر برغماتية و يهدف إلى جعل الكفاءات نافعة لبلدانها و هي مقيمة في بلدان الاستقبال و يكون ذلك بخلق شبكات للباحثين في مختلف الاختصاصات تساهم في تنمية بلدانها على المستوى الاقتصادي و العلمي و التقني. في هذا الإطار، يمكن أن نصنف برنامج "TOK TEN" (نقل المعرفة عبر الكفاءات الوطنية المهاجرة) الذي أطره برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة 1977. على سبيل المثال، فقد اعتمدت الجزائر ضمن هذا التوجه عدة إجراءات منذ عام 1993، وسنت قوانين وتشريعات تمكن الكفاءات المهاجرة من تعيين ممثلها بالبرلمان الجزائري. ويسرت علاقتهم مع المؤسسات الوطنية ومن ذلك إعفاء العديد منهم من "الخدمة العسكرية الإلزامية". و حسب الوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية الوطنية في الخارج، فان الكفاءات المغتربة ساهمت في 19 مشروعا تهدف إلى المساهمة في تنمية البلاد تتوزع بين الصحة و البحث و الطب النووي و الإعلاميات كما اتخذت وزارة التعليم العالي قرارا بتنظيم تأطير الطلبة من طرف أساتذة جامعيين من أصل جزائري يعملون في الخارج¹⁷.

وقد اعتمدت تونس و المغرب عدة إجراءات تنحو نفس المنحى، غير أن إجراءات دول أصل الكفاءات لا زالت بطيئة و لا تقع بعد في غالب الأحيان ضمن سياسات متكاملة ومبنية على تشخيص واف للظاهرة، في محدداتها وتطورها، وتبدو بالمقابل النشاطات والإجراءات التي اتخذتها جاليات الكفاءات المغاربية المهاجرة والهادفة إلى تفعيل تعاونها وتبادلها بين بعضها وبينها وبين دول الأصل أكثر تقدما كما هو حال جمعية " العلم و التنمية"¹⁸ بالنسبة للكفاءات المغربية في الخارج وهي جمعية أنشئت سنة 1999 و يوجد مقرها في فرنسا . و تضم حوالي 200 عضوا ينتمون إلى دول مختلفة و اختصاصات متباينة¹⁹.

5- التحولات الجماعية

و يمكن للمهاجرين أن يشاركوا بطريقة جماعية في التنمية المحلية، و تعتبر تجربة جمعية "الهجرة و التنمية" في المغرب تجربة رائدة في هذا المجال، هذه الجمعية دأبت منذ أكثر من 15 سنة على إنشاء مشاريع في المناطق التي ينتمي إليها المهاجرون مما يساعد على استقرار السكان ويحد من ميلهم إلى الهجرة. و قد بدأت هذه المبادرة بعمليات لكهربة بعض القرى و تنظيم أورش الشباب في منطقة سوس بجنوب المغرب ثم اتسع نطاق اهتمام الجمعية إلى البنيات التحتية الأخرى: تزويد القرى بالماء الصالح للشرب، بناء الطرق و المدارس و المراكز الصحية. هذه المشاريع نظمت بشراكة مع أزيد من 200 جمعية قروية حفزت على إنشائها جمعية "الهجرة و التنمية" لهذا الغرض. هذه المقاربة التشاركية مكنت من إقحام السكان المحليين في تحديد حاجياتهم وانجاز المشاريع و تدبيرها و متابعتها.

جدول رقم 17
المشروعات التي أنجزتها منظمة الهجرة والتنمية بالمغرب

مجالات التدخل	عدد القرى المنتفحة	عدد المنتفعين	الميزانية المرصودة بالدرهم
ماء صالح للشرب	55	26.188	5.384.194

¹⁷ Hocine Labdellaoui: dimension politique et sociale des migrants. CARIM: Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute, ص 85

¹⁸ Jamal Bouiyou: « Réseaux scientifiques et techniques et transfert technologique. Quelques éléments d'analyse à travers l'expérience marocaine ». In : La migration Sud-Nord : la problématique de l'exode des compétences. Publications de l'AMERM. 2002.

¹⁹ لمزيد من التفاصيل، انظر :

19.913.500	35.731	103	الكهرباء
2.162.240	62	16	تمكين المرأة
6.130.140	1.425	52	التعليم
624.000	40.623	164	الصحة
3.375.694	552	50	أوراش الشباب
3.630	70.000	255	طرق
12.474.000	-	-	نشاطات اقتصادية
53.660.771	174.581	695	المجموع

المصدر: جمعية الهجرة و التنمية

و تجدر الإشارة أنه منذ سنة 2000، اتسعت اهتمامات الجمعية لتشمل المشاريع المدرة للدخل و على الأخص المشاريع السياحية وجرى تجهيز 24 قرية بإنشاء فنادق و مآوي قروية و تنشيط "السياحة المتضامنة" (le tourisme solidaire). و قد أنجزت هذه الأوراش بتنسيق مع 150 فاعلا في التنمية بإقليم تارودانت (منطقة سوس) لاختيار و تهيئ مشاريع مدرة للدخل في إطار مقاربة تشاورية. هذه المبادرات تعبئ عدة شركاء من ضفتي الحوض المتوسطي: جمعيات المهاجرين، الجمعيات المحلية، المستشارين المحليين و الإدارات في المغرب و البلدان المضيفة إضافة إلى الممولين.²⁰ و لقد كان هناك مشروع لنقل هذه التجربة إلى الجزائر إلا أن بعض العراقيل حالت دون ذلك و خاصة كما جاء على لسان مسؤولي الجمعية الأم في فرنسا عدم توفر فاعلين محليين لتبني المشروع.

6- الآثار الاقتصادية لهذه التحويلات

كما أشرنا إلى ذلك سابقا يهيمن العقار على استثمارات المهاجرين . و مما لاشك فيه أن الاستثمار في السكن له عدة ايجابيات، فهو يمكن من توفير ظروف صحية لتجديد قوة العمل و ملائمة لتعليم الأطفال. و هو بقدر ما يساهم بفعالية في تقليص مشكلة السكن ينعش الاقتصاديات المحلية بتشجيع المهن ذات العلاقة بقطاع البناء كالنجارة و الحدادة و معدات البناء.. الخ مما يوفر بالتالي مواطن عمل بشكل مباشر و غير مباشر.

في القطاع الفلاحي تتباين آثار الهجرة. فإذا كان رحيل الشباب يؤدي في بعض المناطق إلى اضمحلال الاقتصاد الفلاحي وأحيانا إلى انفصام العلاقة بين هؤلاء و الأرض ، إلا أنه في حالات أخرى ، فان التحويلات المالية للمهاجرين يكون لها انعكاس ايجابي على المجال القروي حيث يؤدي ذلك إلى تطوير النشاط الفلاحي و يتجلى ذلك في توسيع المساحة و عصرنه وسائل الإنتاج في الأراضي العائلية المستغلة.

و من الآثار الايجابية للتحويلات المالية للمغتربين مساهمتها في دعم سيولة الاقتصاد و إنعاش القطاع البنكي. فالمعطيات المتوفرة بالنسبة للمغرب، تشير أن ادخار المهاجرين تعدى سنة 2003 ، 78 مليار درهم منها 38،196 مليار درهم في حسابات جارية و 39،829 مليار درهم في حسابات و سندات لأجل محددة²¹. هذا الادخار يمثل 28 % من مجموع الودائع الجارية و لأجل في النظام البنكي المغربي.

جدول رقم 18
الودائع البنكية للمهاجرين

²⁰ Migrations & Développement : La Lettre de Migrations & Développement. N° 7 juin 2002.

²¹ De ces 78.025 millions de Dh, 77.453 sont des dépôts en dirhams et 571.700 en devises.
Par ailleurs , il convient de signaler que les MRE détiennent 20% du capital des banques populaires régionales.

بملايين الدراهم

السنوات	حسابات الشيك	حسابات جارية	حسابات الادخار	حسابات أخرى دائنة	مجموع الحسابات لأجل	المجموع
ديسمبر 2000	24.894	240	805	27	26.326	52.292
ديسمبر 2001	30.577	193	1278	152	33.835	66.035
ديسمبر 2002	34.131	693	1.692	174	35.683	72.373
ديسمبر 2003	38067	129	-	-	39829	78025

المصدر: بنك المغرب

و إذا قارنا هذا الادخار بالقروض الممنوحة للمهاجرين المغاربة فان حجم هذه القروض يبدو ضعيفا. فهذه القروض لم تتعد خلال سنوات 2000، 2001 و 2002 بالتتابع 3.036، 3.527 و 4.363 مليون درهم و هو ما يوازي بالتتالي 5،80%، 5،34% و 6،82% من هذه الودائع. إن حجم هذه الودائع هو أضعف في تونس، حيث، بصفة عامة، مثلت مساهمة غير المقيمين في الموارد النقدية و شبه النقدية أقل من 9 % (8,73%) .

أما فيما يتعلق بآثار الهجرة على الأسرة في البلد الأصل، فان الانعكاسات الاجتماعية تبدو مهمة وخاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى عيش هذه الأسر. فالهجرة تشكل وسيلة لضمان دخل لإعالة هذه الأسر و هي تساهم في تقوية الحماية الاجتماعية و الترابط الأسري و خاصة بتأثيرها على تخفيف نسبة الفقر. ففي المغرب مثلا و استنادا إلى بحث حول مستوى المعيشة للأسر أجري سنة 1998-1999، أدت تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج إلى تخفيض نسبة الفقر من 23،2% إلى 19% على المستوى القومي. و في غياب هذه التحويلات، كان ذلك سيتسبب في ارتفاع نسبة الفقر من 12% إلى 16،6% في المجال الحضري ومن 27،2% إلى 31% في المجال القروي. و هذا يعني أن حوالي 200.000 أسرة كانت ستصبح فقيرة في حالة عدم استفادتها من التحويلات المالية للمهاجرين و على هذا الأساس فان ما يقرب من 1.200.000 شخصا ينفدون من الفقر بسبب هذه التحويلات المالية²² و كنتيجة لهذا، أصبحت جل أسر المهاجرين تتوفر على بعض التجهيزات المنزلية كالهاتف و التلفاز و الصحن الهوائية و الثلاجات،...

و من ناحية أخرى، وعلى مستوى آخر، يؤدي رحيل الزوج أو المسئول الذكوري عن الأسرة إلى تحمل الزوجة أو الأم أو الأخت الكبيرة،...مسؤولية تدبير شؤون البيت،مما يكون له انعكاس على وضع المرأة الاقتصادي و الاجتماعي داخل الأسرة.

7- الأبعاد و التوصيات

إن التطور الجديد لظاهرة الهجرة تمخض كما أشرنا إلى ذلك سالفا عن بروز صفة تتكون من الأجيال الجديدة للمهاجرين و من الكفاءات التي هاجرت من دول المغرب العربي. هذه النخبة، و إن كانت تتواجد في الكثير من المراكز الجامعية و مخابر البحث، إلا أنها أصبحت بارزة كذلك في عدة قطاعات اقتصادية. و هكذا نجد هذه الكفاءات على رأس مقاولات للإيراد و التصدير و النقل و السياحة و المعلومات و الإشهار و آخرون في الصناعات الصغرى و المتوسطة بمختلف فروعها

²² خالد سودي و عبد القادر تيتو: مساهمة تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج في خفض الفقر: مقارنة تحليلية بين مختلف مصادر التحويلات: حالة المغرب. المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة. القاهرة 2-4 سبتمبر 2003

إن بروز هذه النخبة ذات الثقافة المزدوجة، موازاة مع انفتاح الاقتصاديات المغاربية وخاصة مع اندماجها في المشروع الأوروبي المتوسطي يفتح آفاقا جديدة للتعاون و الشراكة بين هذه الدول و البلدان المستقبلية للمهاجرين.²⁴ و لكن الحصيلة تظل ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات المتاحة في دول المغرب العربي، و يظل المشكل في النهاية الوسيلة التي تمكن من تحفيز هذه الكفاءات للمساهمة في تنمية بلدانهم. وهذا يظل الهدف الرئيسي لسياسات الهجرة في هذه الدول و خاصة و أنها مقبلة على استحقاقات مصيرية بالنسبة لمستقبلها الاقتصادي في إطار اندماجها في المسلسل الأوروبي المتوسطي.²⁵ فتونس و المغرب و الجزائر وقعوا مع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات للشراكة بالتتابع في يوليو 1995 و فبراير 1996 و أبريل 2002. هذه الاتفاقيات التي تقتضي إنشاء مناطق للتبادل الحر تطرح بحدّة إشكالية تأهيل اقتصادياتها لمواجهة المنافسة الشديدة للمقاولات الأوروبية.

وكان من المفروض أن يساهم في هذا التأهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المغاربية، إلا أن الملاحظ هو نقص هذه الاستثمارات، وهنا يبرز الدور الفعال الذي يمكن للمهاجرين أن يقوموا به و ذلك بمساهماتهم في تعويض هذا النقص.

و نظرا لان تجارب الرجوع النهائي تظل ضعيفة، فان هؤلاء المهاجرين يمكن أن يشكلوا ما يمكن أن نسميه ب"مقاولي الضفتين"، و هنا تبرز أهمية تجارب بعض المهاجرين التونسيين. فهم يحافظون على وضعهم القانوني كمهاجرين مقيمين في دول الاستقبال (بطاقة الإقامة، التغطية الصحية، الوضع الجبائي) و بموازاة مع ذلك يديرون شبكة من المقاولات في تونس و فرنسا تتطلب منهم الإقامة و السفر بوتيرة منتظمة بين المجالين²⁶. حالة أخرى تجدر الإشارة إليها و يتعلق الأمر بالشباب من أصل مغاربي الذي يتحمل مسؤولية إدارة فروع بعض الشركات الفرنسية في الخارج، و مما يسهل لهم اختراق هذا المجال انتماؤهم الثقافي المزدوج²⁷.

في المغرب، أدى الوعي بالدور الذي يمكن أن يلعبه المهاجرون في اقتصاد البلاد إلى إنشاء وزارة مكلفة بشؤون الجالية منذ يوليو 1990 وموازرتها بمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين في الخارج و هذه دأبت على تنظيم منتديات لتحسيس المهاجرين بالاستثمار في بلادهم.

في الجزائر، يشكل تحرير الاقتصاد و انفتاحه فرصة لمشاركة المهاجرين في هذا المسلسل. فبرنامج الخصخصة المعلن عنه في غشت 1995 و الذي يهم 1200 شركة عمومية يعتبر فرصة مواتية لإقحام هؤلاء في الجهود التنموي لبلادهم. و لعل إنشاء وزارة تهتم بشؤون الجالية الجزائرية سنة 1996 يسير في هذا الاتجاه.

²³ Khachani, Mohamed, 2001,b: « L'émigration élitiste Sud- Nord : le cas du Maroc ».In Rencontre de Tétouan organisé par le Groupement d'Etudes et de Recherche sur la Méditerranée (GERM) les 5-6 octobre 2001 sur le thème : « Nouvelles élites, nouveaux défis, pour quelle Méditerranée ? »

²⁴ Ubercier Marie Hélène, et Schneider Hartmut: **Les migrants partenaires pour le développement. OCDE. 1996**

²⁵ Khachani, Mohamed :«La question migratoire dans les relations euro-maghrébines ». symposium international organisé par l'Institut Català de la Méditerranée sur le thème : « Europe-Mediterranean. Immigration Policies ». Barcelone les 30 janvier –1^{er} février 2002.

²⁶ Boubakri Hassan 1996 : « Opérateurs en réseaux entre le Maghreb et l'Europe: les entrepreneurs migrants tunisiens ». Conférence méditerranéenne sur la population, les migrations et le développement. Palma de Majorque, 15-17 octobre 1996.

²⁷ APCE (Agence Pour la création d'Entreprises.)& MRH(Maghreb Ressources Humaines) : « Création d'entreprise par les entrepreneurs issus de l'immigration : l'exemple des entrepreneurs d'origine maghrébine ».Collection Focus.avril. 2002

إن استثمارات المهاجرين من شأنها أن تساهم في دعم الاقتصاديات المغربية وأن توفر فرصا للشغل في سوق العمل تحد من الميل إلى الهجرة لدى الشباب و خاصة في ظروف سنت فيها مختلف دول الاستقبال سياسات تقنية في هذا الشأن .

إن هذا السيناريو يجب أن ينصهر في منطق التنمية المشتركة شمال-جنوب و يأخذ بعين الاعتبار الاكراهات الجيوسراتيجية في المنطقة. و لكن إنعاش الاستثمار في المنطقة يظل رهينا في النهاية بجودة مناخ الاستثمار في البلدان المغربية لان العلاقة بين هذا و ذلك تظل جدلية. و بديهي أن العيش في دول ديمقراطية عريقة يجعل المهاجرين المستثمرين يشترطون من أجل تحفيزهم وجود ظروف سليمة للاستثمار في بلدانهم الأصلية. و رغم المجهودات المبذولة ، هناك بعض العراقيل التي قد تنفر المهاجر من الاستثمار في بلده . فاستنتاجات بحثين ميدانيين أجريا في كل من المغرب من طرف المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي و تونس من طرف ديوان التونسيين في الخارج يبرزان أن المستثمرين المهاجرين يواجهون أساسا ثلاث اكراهات: تتعلق بالمساطر الإدارية و الحصول على القروض و ضعف البنيات التحتية . يضاف إلى هذا القصور الإعلامي حول الإمكانيات المتاحة للاستثمار في البلد الأصل.

ولاشك أن اتساع مجال الاستثمار إلى المنطقة المغربية كلها من شأنه أن يوفر إمكانيات هائلة للاستفادة من خبرات المهاجرين المغاربة و يمنحهم سوقا أوسع لترويج إنتاجهم إلا أن الملاحظ أن الظروف السياسية في المنطقة عوض أن تعمل في اتجاه إنعاش مشروع الاتحاد المغرب العربي و خلق جو للتضامن و التكامل الاقتصادي في المنطقة و تفكيك الحدود بين دول المنطقة ، فإنها تسيير في الاتجاه المعاكس . فرغم أن فرص التكامل الاقتصادي جد مهمة في المنطقة إلا أن التبادل الحر لا يهم في الوقت الحاضر إلا دولتين هما المغرب و تونس الموقعين على اتفاقية أغادير. اعتبارا لهذا الوضع، فإن الاندماج يتسع فقط في اتجاه جنوب-شمال.

إن هذه التحديات تضع إشكالية الهجرة في صلب النقاش حول الأبعاد التنموية في المغرب العربي. و على هذا الأساس يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. بلورة سياسات للهجرة تجعل من هذه طرفا أساسيا في مسلسل التنمية. هذه السياسات يجب أن تحدد أهدافا دقيقة و الوسائل التي تمكن من الوصول إلى هذه الأهداف.
2. تقوية المؤسسات المكلفة بشؤون المهاجرين و تزويدها بالإمكانيات المادية و البشرية الكفيلة بتمكينها من القيام بدورها في أحسن الظروف.
3. خلق اطر للحوار و التشاور مع الجاليات المغربية لتمكينها من إبداء رأيها و يمكن أن يكون ذلك بمنحهم تمثيلية داخل المؤسسات التشريعية و خلق مجالس عليا للجاليات المغربية في الخارج على غرار المشروع المغربي.
4. أمام جسامته النزيف الذي تعرفه هجرة الأدمغة التفكير في اتخاذ الإجراءات الملائمة للحد من هذه الظاهرة و التحسيس بسلبياتها.
5. خلق دليل لمختلف الكفاءات المغربية المقيمة في الخارج و تصنيفها حسب الاختصاصات و القطاعات (مقاولون، علماء، خبراء، مسئولون سياسيون، الخ....).
6. إنشاء شبكات تضم مختلف هذه الفعاليات.
7. اتخاذ التدابير الكفيلة بتشجيع التحويلات المالية و منها:

- توسيع الشبكة البنكية و المؤسسات المالية في الدول المضيفة، فعامل القرب من شأنه تحفيز المهاجرين على تحويل ادخارهم إلى البلد الأصل.
- التخفيض من مصاريف التحويل و تخصيص مكافآت و تحفيزات أخرى للحسابات المفتوحة من طرف المغاربة في الخارج.
- بلورة إستراتيجية ناجعة لمواجهة منافسة الشبكات البنكية لبلدان الاستقبال و ذلك بتقديم خدمات جديدة كفيلة بتعبئة ادخار المهاجرين.

- الاستثمار في الإشهار و التواصل للتعريف بمزايا الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات البنكية المغربية
 - التحسيس بأخطار التحويلات المالية خارج القنوات الرسمية مما من شأنه أن يمكن من توفير ظروف أمنية موثوقة و محاربة السوق السوداء
 - توظيف أمثـل لودائع المهاجرين من طرف المؤسسات البنكية
8. القيام بعمليات تحسيسية اتجاه الجاليات المغربية لتحفيزها على المساهمة في المجهود المالي الوطني.
 9. تحسيس المهاجرين للاستثمار في مختلف القطاعات و خاصة تلك التي تعتبر فاعلة من أجل التنمية المستدامة
 10. تحسين مناخ الاستثمار بواسطة الحكامة الرشيدة و التشريعات المحفزة على اعتبار أن أي مستثمر يقيم بداية هذا المناخ قبل اتخاذ قرار الاستثمار
 11. إرساء قواعد سياسة إقليمية فاعلة من أجل فك العزلة عن المناطق الفقيرة و التي تشكل في غالب الأحيان قواعد موفدة للهجرة و العمل على استثمار الأموال المودعة محليا في تنمية هذه المناطق و ذلك بتخصيص مكافآت للمستثمرين في هذه المناطق و توفير بنوك للمشاركة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة على حدة
 12. توسيع تجربة " الهجرة و التنمية إلى باقي المناطق في الدول المغربية
 13. العمل على خلق مرصد مغاربي للهجرة
 14. تنمية إمكانيات التعاون جنوب- جنوب بين الدول المغربية الثلاث.

الخاتمة

بالنسبة للدول المغاربية، فإن الهجرة تطرح عدة تحديات. فتحت وطأة السياسات الهجرية المتبناة من طرف الدول المتوسطة فإن الظاهرة تقتضي بلورة مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار انعكاساتها الاقتصادية على البلدان الموفدة. إن الاكراهات التي تواجهها هذه البلدان و ضرورة تحصيل نمو قوي ومستدام، يقتضي تعبئة جميع الموارد الداخلية و الخارجية من أجل دعم الإنتاج.

ومما لاشك فيه أن التحويلات المالية تشكل موردا رئيسيا من العملة الصعبة خاصة بالنسبة للمغرب و تونس و الحفاظ على هذا المورد هو مسألة حيوية لدعم التنمية في هذه البلدان. و الأمر هنا لا يقتصر على التحويلات بل كذلك الاستثمارات. و في هذا السياق يشكل بروز نماذج جديدة من المهاجرين تستثمر في عدة قطاعات في دول الاستقبال فرصة بالنسبة لهذه الدول. و بديهي أن الارتباط العاطفي و الثقافي لهذه الصفوة لا يكفي لتحفيزها على الاستثمار في البلدان الأصل و لدى يجب دعم ذلك بتحفيظات ذات طابع اقتصادي مع خلق مناخ ملائم للاستثمار. وهذا يقتضي بداية مراجعة إدراك دور المهاجر الحالي و المحتمل من طرف جميع المؤسسات. فهذه يجب أن تنتظر إلى هؤلاء باعتبارهم فاعلين و شركاء يدعمون المجهود التنموي.

على ضوء الأبعاد المستقبلية للاقتصاديات المغاربية ما من شك أن ذاك يظل الطريق الأمثل الذي من شأنه أن يجعل من الهجرة وسيلة للتنمية و من المهاجر فاعلا أساسيا في إنعاشها.